



الجمهورية اللبنانية المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

الصادر: ٨٨٥ / ٢٠٠٤
التاريخ: ٨ / ٥ / ٢٠٠٤

عاجل جداً

جانب معالي وزير الداخلية والبلديات القاضي الأستاذ بسام مولوي المحترم

الموضوع: تعليق إعطاء كافة التراخيص المعطاة للبلديات وسائر الجهات المتعلقة بتنظيف مجرى نهر الليطاني في الحوض الأدنى خاصة بعد افتتاح موسم الري في مشروع ري القاسمية - راس العين.

المرجع: الطلبات المقدمة من بعض البلديات بتنظيف مجرى نهر الليطاني في الحوض الأدنى (محافظة الجنوب والنبطية).

لما كانت التعديلات على المجاري المائية لنهر الليطاني من إقامة السدود للري ورمي الردميات وإقامة الإنشاءات تضيق المجاري وتتسبب كل سنة في فيضان النهر مما يزيد من معاناة المواطنين ويسبب الأضرار الجسيمة في الممتلكات. وحيث أن بعض البلديات تطلب لتنفيذ أعمال تنظيف مجرى النهر ضمن النطاق البلدي على نفقتها ومسؤوليتها الخاصة، لا سيما في الحوض الأدنى وبجوار المنتزهات المتعدية على الأملاك النهرية، وحيث أن تنظيف المجاري المائية يخضع لشروط هندسية وهيدرولوجية محددة للحفاظ على طبيعة المجاري، بالإضافة الى الحؤول دون الاستفادة من السماح بالتنظيف لشطف الرمول والأتربة لأغراض خاصة من قبل بعض البلديات او من تُقدم طلبات التنظيف لصالحه باسم البلديات.

ولما كان تنفيذ اعمال التنظيف بموجب تلك الطلبات والتراخيص عادة ما ينتج عنها تعديلات من قبل البلديات او الافراد على الأملاك النهرية، او يؤدي الى إقامة منتزهات خاصة، او جسور وسدود فوق مجرى النهر او اعمال سحب ونقل رمول من مجرى النهر وكذلك قطع الأشجار؛ بالإضافة الى ما ينجم عنها من تعكير لمياه النهر والاضرار بموسم الري.

ولما كانت هذه التراخيص التي تمنح للبلديات تنفذ الاشغال بموجبها لصالح افراد عاديين ومنتزهات خاصة وقد لا تبغي تحقيق الصالح العام، ولما كانت المصلحة الوطنية لنهر الليطاني تستثمر مشروع ري القاسمية الذي يغذي الاف



الهكتارات والمساحات المرورية والزراعية في الجنوب اللبناني، واعمال التنظيف يجب ان تتم قبل بدء موسم الري وبالتالي فإن تنفيذها يؤدي الى رفع نسبة العكر في النهر ومن ثم تعطيل موسم الري وشبكات الري الحديث.

لذلك

يرجى التفضل بتعليق إعطاء كافة التراخيص المعطاة للبلديات وسائر الجهات المتعلقة بتنظيف مجرى نهر الليطاني في الحوض الأدنى وذلك حين انتهاء موسم الري وابلأغ ذلك لمحافظتي الجنوب والنبطية لإجراء المقتضى وإلزام كافة الجهات بالعمل تحت إشراف المصلحة الوطنية لنهر الليطاني وبعد إخطارها وتأمين الكشف الفني من قبلها في حال تنفيذ اعمال تنظيف المجرى، لضمان عدم تجميع التراخيص الى متعهدي الرمول والمنتزهات. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

رئيس مجلس ادارة - مدير عام
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
د. سامي علوية

